جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

علامات الإعراب
ووظيفتها في التركيب اللغوي

الدكتور
عبدالعزيز بن محمد الحكمي
الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
وعميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ جامعة جازان

العدد التاسع عشر
للعام ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م
الجزء السابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٥م
الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه، واتبع نهجه، وبعد

فإنه إذا ذكرت العربية الفصحى دار بالخلد ملازمها، وقرين تراكيبها، وأبرز ظواهرها، وهو الإعراب، وإذا ذكر الإعراب استحضر الذهن علاماته التي زادت من إمكانات الناطق بالعربية، فمكنته من أشياء لم يكن ليتمكن منها لولا الإعراب، كالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، مع الاحتفاظ بالوظيفة اللغوية المنوطة بالكلمة العربية سواء تقدمت أو تأخرت، أو حذفت أو ذكرت، مادام الدليل الإعرابي قائما في التركيب، مشكِّلاً قرينة واضحة على المتقدم والمتأخر، والمحذوف الذي قامت الدلائل على حذفه من العلامات المذكورة في الكلمات المتعلقة به داخل التركيب اللغوي .

وقد استأثر الإعراب بالنصيب الأكبر من الدرس النحوي العربي، فأبوابه قد صنفت بناء على علامات الإعراب، بل إن اللحن والخطأ في الإعراب هو الذي شكل المثير الأول لوضع علم العربية (النحو)، حرصا على لغة القرآن من الفساد، وحرصا على الكتاب الكريم من ضياع معانيه بضياع الملكة اللغوية السليمة التي ماتت بموت العرب الأقحاح، وظهور المولَّدين الذين خالطوا الأعاجم فَلَانَ جِلْدُهم، وتغيرت لغتهم .

وقد استطاع النحو أن يوصل لمن يعرفُه طبائع العرب في الكلام، وطرقهم في الفصاحة، ومسالكهم في البيان، بيد أن قوما من الباحثين في عصرنا قد نهضوا لينكروا دور النحو، بل ليوجهوا سهامهم إليه بحجة أنه أفسد العربية، وأنها لولا النحو ولولا رجاله لوصلت إلينا بشكل أوضح وأفضل، فوجهوا جهودهم الناقدة إلى أهم ثمرات النحو، وهو الإعراب، منكرين دلالة الإعراب على المعنى

في التراكيب العربية، مدعين أنه أمر لفظي فقط لا علاقة له بالمعاني من قريب أو بعيد، وأن المعاني متحققة من التركيب العربي بالإعراب أو بدونه – على حد سواء –

فهل الإعراب حقا أمر لفظي لا علاقة له بالمعاني ؟، وهل كان هؤلاء المحدثون محقين حين ذهبوا إلى إسقاط الإعراب من الكلام ؟

لقد كانت هذه التساؤلات دافعا إلى إلقاء الضوء على موقف النحاة المتقدمين، والباحثين المحدثين تجاه الإعراب وعلاماته في العربية، ومثيرا دفعني نحو مناقشة هذه الآراء، وقد أفدت من دراسات سابقة لهذا العمل تشابهت في المنطلق، واختلفت في التوجه العلمي للدرس، وسوف أذكرها في مواضعها من البحث – إن شاء الله –

وقد تشكل البحث من مقدمة، هذا موضعها، ومدخل للبحث تضمن الحديث عن الإعراب ومعانيه في اللغة والاصطلاح، وبيان ما يدخله الإعراب عند النحاة، وما يمتنع دخول الإعراب فيه، ثم يتلو ذلك محوران ؛ الأول : (آراء النحاة المتقدمين في وظيفة علامات الإعراب)، والثاني : (آراء المحدثين في الإعراب وعلاماته)، ثم تأتي الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث، وتشفع ببيان المصادر والمراجع .

والله أسأل التوفيق والسداد .

مدخل

الإعراب في أصله اللغوي الإبانة والإفصاح ؛ يقال : أَعربَ عنه لسانه وعَرَّبَ أي أَبانَ وأَفصحَ "[١] ، " ويُقَال: أعرِبْ عَمَّا فِي ضميرك أَي أبِنْ . وَمن هَذَا يُقَال للرجل إِذا أفْصح فِي الْكَلَام: قد أَعْرب"[٢].

والإعراب في الاصطلاح النحوي قد ذكر في حده عدة أوجه :

أحدها : أن الإعراب هو الحركات المبينة عن معاني اللغة، وهذا قول الزجاجي [٣].

والثاني : أن الإعراب هو اختلاف أواخر الكلم ؛ لاختلاف العامل لفظا أو تقديرا ، وهو قول أبي علي الفارسي [٤]

ويذكر ابن الأنباري في سبب تسميته إعرابا ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون قد سمي بذلك لأنه يبين المعاني ؛ مأخوذ من قولهم : " أعرب الرجل عن حجته " إذا بيَّنَهَا "؛ قال : فلما كان الإعراب يبين المعاني سمي إعرابا .

---

(١) ينظر لسان العرب – محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ) – دار صادر – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٤١٤ هـ : (ع – ر – ب).

(٢) تهذيب اللغة – محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) – تحقيق: محمد عوض مرعب – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الأولى – ٢٠٠١م : (ع – ر – ب).

(٣) ينظر الإيضاح في علل النحو – أبو القاسم الزجاجي المتوفى : (٣٧٧ هـ) – تحقيق د. مازن المبارك – دار النفائس – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م : ٩١ .

(٤) الإيضاح العضدي – أبو علي الفارسي – المتوفى ٣٧٧ هـ – تحقيق د. حسن شاذلي فرهود– الرياض – الطبعة الأولى – ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م : ١١/١ .

والوجه الثاني : أن يكون سمي إعرابا؛ لأنه تغير يلحق أواخر الكلم، من قولهم : "عربت معدة الفصيل" إذا تغيرت، فمعنى قولك : " أعربت الكلام ، أي : أزلت عربه ، وهو فساده، كقولك : أعجمت الكتاب إذا أزلت عجمته .

والوجه الثالث : أن يكون سمي إعرابا من قولهم : امرأة عروب، إذا كانت متحببة إلى زوجها ؛ فلما كان المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه، سمي إعرابا.[١]

والأكثرون على الأول، أي أنه من الإبانة والإفصاح، وعلى هذا فهم يعنون بحركات الإعراب حركات الإبانة والإفصاح . [٢]

والأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف ؛ وذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض، وأما الأفعال والحروف فإنها تدل على ما وضعت له بصيغها، فعدم الإعراب لا يخل بمعانيها، ولا يورث لبسا فيها، وإنما أعرب الفعل المضارع ؛ لأنه ضارع الاسم، أي شابهه[٣] ؛ فإعرابه لم يكن استحقاقا لأصله باعتباره فعلا، وإنما كان بدافع المشابهة بينه وبين الأسماء، ووقوعه موقعها.

---

(١) أسرار العربية – عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)– دار الأرقم بن أبي الأرقم– الطبعة الأولى– ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م : ٤٤ ، ٤٥ .

(٢) ينظر الإيضاح في علل النحو : ٩١، ومعجم مقاييس اللغة : (ع – ر – ب)، ولسان العرب : (ع – ر – ب) .

(٣) ينظر أسرار العربية : ٤٩

أولًا: آراء النحاة المتقدمين في وظيفة علامات الإعراب

أدرك النحاة الأوائل أثر الإعراب في إصابة المعاني، وأثر العلامة الإعرابية في الإعلام عن وظيفة الكلمة في التركيب اللغوي، ولقد كان الحرص على تعريف الناطقين بالعربية بمواضع الكلم، وطبيعة التراكيب، ودور الإعراب فيها هو السبب الرئيس لتأسيس النحو، وقد كثرت الأخبار عن نشأة النحو العربي، وسببها، واختلفت القصص التي ذكرت حول أثر المولدين في الفصحى، وظهور اللحن في العربية، وهذه الروايات – على اختلافها وتنوعها – تتفق في أن الدافع وراء وضع النحو هو الخشية على العربية ، وضياعها ، بعد أن اضطرب كلام العرب، ولان جلد الأعراب .

فقصة لحن ابنة أبي الأسود الدؤلي في قولها " ما أجملُ السماء " ، أو " ما أشدُّ الحر " برفع (أفْعَل)، تريد معنى التعجب الذي يستوجب (الفتح) لا الرفع في عرف الفصحاء، هي التي حدت بأبي الأسود إلى وضع كتاب في التعجب، ولو أن العلامة لم تكن إعلاما على المقصود لما أنكر على ابنته نطقها، ولما وضع بابا في التعجب أصلا.

ومن ذلك ما روي من أن أعرابيًّا قدم المدينة في عهد عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – فقال : " من يقرئني شيئا مما أنزل الله تعالى على محمد – صلى الله عليه وسلم – فأقرأه رجل سورة براءة ، فقال :" .... أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهُ " بالجر ، بكسر اللام من رسوله ، فقال الأعرابي : أو قد برئ الله من رسوله ؟! إن يكن الله تعالى برئ من رسوله فأنا أبرأ منه ، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – فدعا الأعرابي ، فقال : يا أعرابي أتبرأ من رسول الله – صلى الله عليه وسلم–، فقص عليه الأعرابي ما كان من شأنه ، وشأن من أقرأه ، فقال عمر رضي الله عنه : ليس هكذا يا أعرابي ، فقال : كيف

هي يا أمير المؤمنين ؟ فقال : " أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ "(١) فقال الأعرابي : وأنا والله أبرأ ممن برئ اللهُ ورسولُه منهم ، فأمر عمر – رضي الله عنه – أن لا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة " (٢). ولو أن القصد ليس عرضة للتغير بالعلامة لما أنكر أحدٌ على الرجل قراءته ، ولما فهم الأعرابي من الآية ذلك الفهم، الذي دعاه للتساؤل والتعجب وقول ما قال.

يقول ابن سلام الجمحي : " وكان لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية، وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي،... وكان رجل أهل البصرة، ... وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب فغلبت السليقية ، ولم تكن نحوية، فكان سراة الناس يلحنون ووجوه الناس ، فوضع باب الفاعل والمفعول به والمضاف، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم" (٣).

ووضْعُه لباب الفاعل والمفعول والمضاف هو إدراك لتقلُّب الأسماء في العربية بين الرفع الذي هو علم الفاعلية، والنصب الذي هو علم المفعولية، والجر الذي هو علم الإضافة، وحديثه عن حروف الرفع والنصب والجر والجزم ينبئ بأن أبا الأسود قد لاحظ اطراد عمل بعض الأدوات في التركيب اللغوي، أو في غيرها من الكلمات الواقعة معها في التركيب اللغوي .

---

(١) سورة التوبة : ٩/ ٣

(٢) ينظر إيضاح الوقف والابتداء – محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ) – تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م: ١/ ٣٧ :٣٩

(٣) ينظر طبقات فحول الشعراء – ابن سلام الجمحي ت ٢٣١ هـ – تحقيق محمود محمد شاكر – دار المدني – جدة : ١ / ١٢

وفي عصور التدوين النحوي ظهر يقين النحاة بأن للعلامة الإعرابية دورا في إبراز المعنى المقصود، يقول سيبويه : " هذا باب يختار فيه الرفع

وذلك قولك: له عِلْمٌ عِلْمُ الفُقَهاءِ، وله رَأَيٌ رأيُ الأُصَلاءِ. وإنَّما كان الرفعُ في هذا الوجه، لأنَّ هذه خِصالٌ تَذكرها في الرجل، كالحلم والعلم والفضل، ولم ترد أن تُخبِر بأنك مررت برجل في حال تعلُّمٍ ولا تفهُّمٍ، ولكنّك أردت أن تَذكر الرجل بفضلٍ فيه، وأَنْ تَجعل ذلك خَصلةً قد استَكملها، كقولك: له حَسَبٌ حَسَبُ الصالحينَ؛ لأَنَّ هذه الأشياءَ وما يُشْبِهها صارت تَحليةً عند الناس وعلاماتٍ. وعلى هذا الوجهِ رُفع الصوتُ.

وإن شئت نصبتَ فقلت: له عِلْمٌ علمَ الفقهاءِ، كأَنَّك مررت به في حال تعلُّمٍ وتفقُّهٍ، وكأَنّه لم يَستكمل أن يقال: له عالِمٌ " (١)

فالعلامة الإعرابية إعلام على الدلالة، فهو لا ينكر النصب من حيث هو، ولا يقر الرفع من حيث هو، وإنما من حيث كان كل واحد منهما مصيبا لجانب من الدلالة تحصل به، ولا تحصل بغيره، وإن كان الوجهان كلاهما صحيحين في النطق العربي، لكن لكل واحد منهما مطلبا دلاليًّا ومعنويًّا لا يكون للآخر، ولا يتأتَّى معه.

ويقول المبرد : " وإنَّما كان الفاعِل رفعًا ؛ لأَنَّه هو والفِعْل جملةٌ يحسن عليها السُّكُوت، وَتجب بها الفائدةُ للمخاطب ؛ فالفاعل والفِعْل بِمَنْزِلَة الابتِدَاءِ وَالخَبَر إِذا قلت: قَامَ زيد، فهوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك: القائِم زيدُ، وَالمَفْعُول بِهِ نصب

(١) كتاب سيبويه – عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) – تحقيق: عبد السلام محمد هارون– مكتبة الخانجي، القاهرة – الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م : ١/ ٣٦١، ٣٦٢ .

إذا ذكرت مَن فعَل بِهِ ؛ وَذَلِكَ لأَنَّه تعدّى إِلَيْهِ فعل الفاعِل، وإنَّما كان الفَاعِل رفعًا وَالمَفْعُول بِهِ نصبا ليُعْرَف الْفَاعِلُ من المَفْعُول بِهِ مَعَ العلَّة الَّتِي ذكرت لَك". (١)

وقال ابن السراج في الأصول عند حديثه عن قول الفرزدق:

كَمْ عمةً لَكَ يَا جَرِيرُ وخَالةً ::: فَدْعَاءُ قَدْ حلَبَتْ عليَّ عِشَارِي(٢)

" وَهَذَا الْبَيْت ينشد على ثَلَاثَة أوجه، رفع ونصب وخفض، فَإِذا قلت: كم عمَّةٍ فعلى معنى: رُبَّ عمَّةٍ، فإن قلت : كم عمةً؟ فعلى وجهين : على ما قال سيبويه في لغة من ينصب في الخبر وعلى الاستفهام، فَإِن قلت: كم عمَّةٌ، فرفعت أوقعت (كم) على الزَّمَان فَقلت: كم يَوْمًا عمَّةٌ لَك وخالةٌ قد حلبت عليَّ عشاري، أو كم مرّة، وَنَحْو ذَلِك، واعلم أنك إذا قلت: كم عمَّةٍ فلست تقصد إِلَى وَاحِدَة، وَكَذَلِكَ إِذا نصبت، فَإِن رفعت لم يكن إِلَّا وَاحِدَة"(٣) .

فنصب (عمة) إعلام على أن المقصود الاستفهام، والسؤال، وأن (كم) في البيت استفهامية، وإذا جر لم يكن استفهاما، وإنما كان للإخبار بالكثرة، فـ (كم) – في حالة جر التمييز – خبرية، وهي على معنى (رُبَّ)، والمراد منها في البيت الدلالة على الكثرة، و هذا فرق بينها وبين (رُبَّ) فـ (كم) الخبرية تفيد الكثرة، بينما (رب) تتقلب بين الدلالة على الكثرة، والدلالة على القلة، أما رواية الرفع (عمةٌ) فتعني أن المقصود عمة بعينها ؛ إذ إن التمييز محذوف، والتقدير (كم مرة عمتك و خالتك قد حلبت عليَّ عشاري)، فالإعراب وعلاماته في كل هذا دلائل على معان لا تدرك إلا به، والعلامات الإعرابية دليل عليها .

---

(١) المقتضب – محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى : ٢٨٥هـ) تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب – بيروت – لبنان : ٨/١

(٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه: ١/ ٣٦١.

(٣) الأصول في النحو – أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي – تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي– مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثالثة، ١٩٨٨: ١/ ٣١٨ .

ولقد نص الزجاجي نصًّا صريحا على أن الإعراب إنما يؤتى به للتفرقة بين المعاني، فقال :" إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورها، وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"(١)

وإذا تجاوزنا عصر الزجاجي وجدنا كثيرا من النحاة وعلماء اللغة ينصون على ما نص عليه، ومن هؤلاء ابن جني(٢)، و ابن فارس(٣)، وعبد القاهر الجرجاني(٤)، والزمخشري (٥)، وابن يعيش(٦)، والرضي (٧)، وسأكتفي بذكر نصين مما قالوا .

---

(١) ينظر الإيضاح في علل النحو : ٦٩ : ٧١

(٢) ينظر الخصائص – أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الرابعة: ٣٦/١

(٣) ينظر الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها– أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)– الناشر: محمد علي بيضون – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ–١٩٩٧م: ٤٣

(٤) ينظر دلائل الإعجاز – أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (المتوفى: ٤٧١هـ)–تحقيق: محمود محمد شاكر – مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة– الطبعة الثالثة– ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢م :٢٨

(٥) ينظر المفصل في صنعة الإعراب – أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ)– تحقيق: د. علي بو ملحم – مكتبة الهلال – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٩٣: ٣٧

(٦) ينظر شرح المفصل – يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)– قدم له د. إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية– بيروت – لبنان– الطبعة الأولى – ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م : ١٩٦/١

(٧) ينظر شرح الرضي على الكافية– رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي المتوفى (٦٨٨ هـ) – تصحيح وتعليق د. يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قاريونس – بنغازي – ليبيا – الطبعة الثانية – ١٩٩٦ م : ١/ ٥٧

يقول ابن فارس : "من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعرابُ الذِي هو الفارق بَيْنَ المعاني المتكافئة فِي اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه مَا مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من مَنْعوت، ولا تَعَجُّبٌ من استفهام، ولا صَدْر من مصدَر، ولا نعتٌ من تأكيد"(١).

ويقول الزمخشري في باب القول في وجوه إعراب الاسم : " وجوه الإعراب هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معنى؛ فالرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره، وخبر (إن) وأخواتها، و(لا) التي لنفي الجنس واسم (كان) وأخواتها، واسم (ما) و(لا) المشبهتين بليس، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه، وكذلك النصب علم المفعولية، والمفعول أضرب: المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له، والحال، و التمييز، والمستثنى المنصوب، والخبر في باب كان، والاسم في باب (إن)، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس، وخبر (ما) و(لا) المشبهتين بليس، ملحقات بالمفعول، والجر علم الإضافة، وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات..." (٢)

هكذا اتفق النحاة، وجاءت كلمتهم على أن الإعراب هو الذي يفتح باب استقراء المعاني المقصودة، وأنه هو الذي يبين عنها، وأن العلامة الإعرابية تكون إعلاما على الوظيفة الدلالية المراد بالكلمة تحقيقها في التركيب اللغوي، وتبعهم في ذلك البلاغيون، فقال قائلهم : إن "الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكونَ الإعرابُ هو الذي يَفتحها، وأنَّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرِجَ لها، وأنه المعيارُ الذي لا يتبيَّن نقصانُ كلامٍ ورجحانُه حتى يعرضَ

(١) الصاحبي : ٤٣
(٢) المفصل في صنعة الإعراب : ٣٧

عليه، والمقياسُ الذي لا يُعرفُ صحيحٌ من سَقيمٍ حتى يرجع إليه، لا يُنكِرُ ذلك إلا من يُنكِر حِسَّه، وإلا مَنْ غالطَ في الحقائق نَفْسَه "(١)

قطرب، ورأيه في الإعراب، وعلاماته :

قطرب هو "أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد النحوي اللغوي البصري، مولى سالم بن زيادة، المعروف بقطرب؛ أخذ الأدب عن سيبويه وعن جماعة من العلماء البصريين، وكان حريصا على الاشتغال والتعلم، وكان يبكر إلى سيبويه قبل حضور أحد من التلامذة، فقال له يوما: ما أنت إلا قطرب ليل، فبقي عليه هذا اللقب، وقطرب: اسم دويبة لا تزال تدب ولا تفتر، وهو بضم القاف وسكون الطاء المهملة وضم الراء وبعدها باء موحدة"(٢).

" ومن كتبه (معاني القرآن) و (النوادر) ، و (الأزمنة) و (الأضداد) و (خلق الإنسان) و ...(غريب الحديث) " .(٣)

وقد أورد الزجاجي في الإيضاح عن قطرب أنه قال : " .. لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب، مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب، متفقة المعاني، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيدا أخوك، ولعل زيدا أخوك، وكأن زيدا أخوك، اتفق إعرابه، واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه، واتفق معناه، قولك : ما زيد قائما، وما زيد قائم، اختلف إعرابه، واتفق معناه، ومثله " ما رأيته منذ

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢٨

(٢) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي – (المتوفى: ٦٨١هـ) –تحقيق: إحسان عباس – دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٧١ م : ٤/ ٣١٢

(٣) الأعلام – خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) – دار العلم للملايين – الطبعة: الخامسة عشرة – ٢٠٠٢ م : ٧/٩٥

يومين، ومنذ يومان، ولا مالَ عندك، ولا مالٌ عندك، وما في الدار أحدًا إلا زيدٌ، وما في الدار أحدٌ إلا زيدًا، ومثله: أن القوم كلَّهم ذاهبون، وأن القوم كلُّهم ذاهبون .....قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه، لا يزول إلا بزواله " (١)

ويفسر قطرب وجود هذه الحركات تفسيرا صوتيا حيث يقول : " ... وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزم السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا، وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ؛ ليعتدل الكلام" (٢).

ولنفترض صواب من ذهب إلى أن هذا القول ثابت عن قطرب ، وأنه قصد به إنكار دور الإعراب في توضيح المعاني ، ووظائف الكلمات في الجمل ، لكن شيئا من الإمعان والتمحيص في النتاج العلمي لقطرب يشي بأنه لم يستطع أن يطبق قوله هذا على درسه للنصوص العربية فقد جاء في كتبه ، وفيما نقل عنه من آراء ما يؤكد اعتماده على الإعراب في فهم الدلالة المقصودة ، كما ورد من أقواله ما يقر فيه صراحة بأن للرفع مواضع في كلام العرب ، وللنصب والخفض مواضع ، وأن التحريك للكلم في الجملة العربية كانت تحكمه ضوابط متواترة ومتفقة في الكلام العربي ، ولو كان الكلام قد حرك بقصد التخلص من ثقل السكون- كما جاء في قوله الذي نقله الزجاجي – لكان التحريك جائزا بأي حركة في أي موضع ، ولما كان للرفع مواضع ، ولغيره مواضع .

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ٧٠

(٢) نفسه : ٧١

ومما يدل على إقراره باتفاق مواضع الرفع عند العرب قوله : " وبنو تميمٍ ترفعُ (أمسِ) في موضعِ الرفعِ، فيقولون: (ذَهَبَ أَمْسُ بما فِيه)"(١)، فقوله في موضع الرفع، المتلو بمثاله الذي جعل فيه (أمس) فاعلا دليل على أنه يقر أن الرفع علم الفاعلية .

وقد أورد من رووا عن قطرب آراء له في التأويل والتفسير كان عماده فيها الإعراب ، ومن ذلك ما أورده السمين في الدر المصون عند تعرضه لقوله تعالى : " وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُم"(٢)، قال :" والثاني: وهو تخريج قطرب أن يكون «شركاؤهم» رفعاً على الفاعلية بالمصدر، والتقدير: زُيّن للمشركين أنْ قَتَلَ أولادَهم شركاؤهم كما تقول: (حُبِّب لي ركوبُ الفرسِ زيدٌ) تقديره: حبب لي أَنْ رَكِبَ الفرسَ زيدٌ"(٣)

وأورد مكي بن أبي طالب القيسي رأي قطرب في إعراب قوله تعالى : "فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُون"(٤) قائلا : "فصبر جميل رفع على إضمار مبتدأ تقديره فأمري صبر جميل أو فشأني صبر جميل، وقال قطرب : تقديره فصبري صبر"(٥) .

---

(١) الأزمنة وتلبية الجاهلية – محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقُطْرُب (المتوفى: ٢٠٦هـ) – تحقيق: د .حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م : ٣١

(٢) سورة الأنعام : ٦ / ١٣٧

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ) – تحقيق د. أحمد محمد الخراط – دار القلم، دمشق :١٧٧/٥

(٤) سورة يوسف : ١٢ / ١٨

(٥) مشكل إعراب القرآن– أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (المتوفى: ٤٣٧هـ) – تحقيق: د. حاتم صالح الضامن– مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية– ١٤٠٥هـ :٣٨٢/١.

نقد القدامى لرأي قطرب :

وقد انتقد النحاة الأوائل رأي قطرب ؛ إذ رأوا أن الإعراب قد اجتلب – في الأصل – للدلالة على المعاني، والتفرقة بينها ، قال الزجاجي :" لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه ، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام ، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته ... وفي هذا فساد للكلام ، وخروج عن أوضاع العرب ، وحكمة نظام كلامهم"(١)

ورفض العكبري ما ذهب إليه قطرب، فقال : " والجواب عمَّا قاله من وجهين؛ أحدهما أن السكون أسهل على المتكلّم من الحركة، والثاني أنَّ الغرض لو كان ما ذكر لكان المتكلّم بالخيار إن شاء حرَّك بأي حركة شاء، وإن شاء سكَّن" (٢) وعلل أرباب هذا الرأي دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال بقولهم:" لأنه يذكر بعدها اسمان، أحدهما فاعل، والآخر مفعول، فمعناهما مختلف ، فوجب الفرق بينهما ، ثم جعل سائر الكلام على ذلك"(٣)

وتحدثوا عن إعراب المضارع ، وسببه ، فقالوا : لأنه ضارع الاسم ، أي شابهه؛ فإعرابه لم يكن استحقاقا لأصله باعتباره فعلا، وإنما كان بدافع المشابهة بينه وبين الأسماء، ووقوعه موقعها(٤).

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ٧١

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب – أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)–تحقيق: د. عبد الإله النبهان – دار الفكر – دمشق – الطبعة الأولى– ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م : ١/ ٥٦

(٣) ينظر الإيضاح في علل النحو : ٧١

(٤) ينظر أسرار العربية : ٤٩

ويأتي هنا سؤال يفرض نفسه على من ذهبوا إلى أن الإعراب اجتلب للتفرقة بين المعاني، وهو عن أثر الإعراب في الأفعال المضارعة ؛ أيكون إعلامًا على معان كالفاعلية والمفعولية في الأسماء أم أنه مجرد استحسان لمشابهتها الأسماء ؟

واختلفوا في ذلك؛ فذهب الكوفيون إلى أنه إنما أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة. وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة أوجه؛ أحدها: أن الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعًا فيتخصص ...الثاني: أنه تدخل عليه لام الابتداء تقول: "إن زيدا ليقوم" كما تقول "إن زيدا لقائم" ؛ فدل على مشابهته الاسم ... والوجه الثالث: أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه"[١]

وقد فند الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون، فرأى أن تعليلهم لإعراب المضارع باختلاف معانيه مردود بالحروف التي قد تختلف معانيها ، ولا وجود للإعراب فيها ، كما رأى أن تعليلهم لذلك بدخول الأوقات الطويلة مردود بالماضي ، فإنه قد تدخله الأوقات الطويلة ، ولا يعرب [٢].

والرأي أن سبب إعراب المضارع هو المشابهة للاسم ، وأن المعاني التي تطرأ على المضارع في الأصل مستفادة من السوابق التي تسبقه في الجملة لا من العلامة، بخلاف إعراب الاسم ، وأن العلامة هي فقط قرينة على هذه المعاني، وليست موجِبة لها، فإعرابه ليس السبب في بيان معانيه المختلفة وتحديدها ؛

---

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف – عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات ، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)– المكتبة العصرية – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م :٤٤٦/٢

(٢) ينظر المرجع السابق : ٢/ ٤٤٦ ، ٤٤٧ .

كما هو الحال في شبيهه (الاسم)؛ إذ لا يكون للمشبَّه كلُّ ما يكون للأصل (المشبَّه به).

وقد أومأ بعض النحاة إلى ذلك ، ومنهم العكبري ؛ إذ رأى تعدد المعاني المحتملة لمثل قولنا : " لا تأكل السمك وتشرب اللبن " ناجمًا في الأصل عن تعدد المعاني المحتملة للواو التي تسبق الفعل ، واحتمال تقدير (لا) قبله ، واحتمال عدم التقدير ، قال : " فالواو في قَوْلك : " لا تَأْكُل السّمك وتشرب اللبنَ " للْعَطْف فَيحْتَمل أَن يُعطفَ على لفظِ الفعلِ الأوَّل فيكونَ نهيا عَنْهُمَا جَمِيعًا مُجْتَمعين ومُنْفَردين، فعندَ ذَلك يُجْزَم، على تَقْدِير: و لا تشرب اللَّبن ، ويُحتَمل أنْ تُريدَ به العطفَ على الْموضع، ومعنى الجمع ولا يصحّ ذلك إِلَّا بِإِرَادِة (أنْ) ليصير المَعْنى لَا تجمعْ بينَ أكلِ السّمك وَشرب اللَّبن ، ولو ظهرتْ (أنْ) لفُهم المعنى بِدُونِ الإِعْرَاب، وكذلك لو ظهرتْ (لَا) ، فاللَّبْسُ جَاءَ من حذف العامِل ، فأقمتَ الحركاتِ مقامَ ظُهوره ، لَا أنَّ معنى الفِعْل تغيّر بالعامل كما تغيَّر الاسْمُ بالفِعْلِ فيكون تارةً فاعلاً وتارةً مفعولا"[١]

(١) – اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ٢٢

ثانياً: آراء المحدثين في الإعراب وعلاماته

لعل أول من تحدث عن علامات الإعراب من المحدثين بشكل واسع هو إبراهيم مصطفى في كتابه : إحياء النحو ، الذي حاول فيه – كما يقول – أن يغير منهج البحث النحوي للغة العربية ، وأن يرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو ، ويبدلهم عنه أصولا سهلة يسيرة تقربهم من العربية [١].

واتَّهم النحوَ العربي بالفشل والقصور ، ومن أوجه القصور – كما يزعم – عدم الاهتمام بمعاني علامات الإعراب ، قال : "أما علامات الإعراب ، فقلَّ أن ترى لاختلافها أثرًا في تصوير المعنى ، وقلَّ أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع ، ولو أنه تبع هذا التبديلَ في الإعراب تبديلٌ في المعنى لكان ذلك هو الحكم بين النحاة فيما اختلفوا فيه ، ولكان هو الهادي للمتكلم أن يتّبع في كلامه وجهًا من الإعراب "[٢]

ثم تساءل عن معاني علامات الإعراب ، وأجاب بما يفهم منه أن القدماء لم يبينوا هذه المعاني ، وأنه أول من اكتشف ذلك ؛ يقول : " ولقد هداني الله – وله خالص الإخبات والشكر –إلى شيء أراه قريبا واضحا ، وأبادر إليك الآن بتلخيصه :

١– إن الرفع علم الإسناد ، ودليل أن الكلمة يتحدث عنها .

٢– إن الجر علم الإضافة ، سواء أكانت بحرف أم بغير حرف .

---

(١) ينظر إحياء النحو – إبراهيم مصطفى (ت ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٢م) – الطبعة الثانية – القاهرة – ١٤١٣ = ١٩٩٢ : أ

(٢) المرجع السابق : هـ

٣- إن الفتحة ليست بعلم على إعراب ، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة ، التي يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم ، ما لم يلفتهم عنها لافت ؛ فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة "[١]

وقد رد عليه غير واحد[٢] ، منهم الشيخ محمد عرفة في كتابه :" النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة " ، ففند آراءه ، ورد مزاعمه ، مبينا أن رأيه في الضمة والكسرة ليس جديدا ، وأن الرضي شارح الكافية ، ومن تبعه قد سبقوه إليه[٣] ، والحقُّ أن الرضي نفسه مسبوق إلى هذا الرأي ، وأن هذا الرأي قديم قدم النحو ، فممن سبقوا الرضي إليه نصًّا الزمخشري ؛ إذ يقول في المفصل : " وجوه الإعراب هي الرفع والنصب والجر ، وكل واحد منها علم على معنى؛ فالرفع علم الفاعلية ، والفاعل واحد ليس إلا. وأما المبتدأ وخبره ، وخبر إنّ وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس ، واسم كان وأخواتها ، واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه ، وكذلك النصب علم المفعولية. والمفعول أضرب: المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له والحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب إن والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول، والجر علم الإضافة."[٤].

---

(١) نفسه: ص (ز)

(٢) ينظر مثلا " نحو وعي لغوي "- د. مازن المبارك – مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩ م : ٧٥ : ٨٤ ،و " العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ، ودوره في التحليل اللغوي " – د . خليل أحمد عمايرة – سلسلة دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر (٥)- دون تاريخ : ٧٤ : ٧٧

(٣) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة – محمد أحمد عرفة – القاهرة – دون تاريخ : ١٢٨

(٤) المفصل في صنعة الإعراب : ٣٧

وليس لقائل أن يقول : إن أول من قال بذلك هو الزمخشري ، فالحقيقة التي يقوم عليها الدليل أن هذا الأمر قد لاحظه النحاة ابتداء من الرعيل الأول في مرحلة النشأة ، وليس أدل على ذلك من أن الكتاب الذي ألفه مؤسس النحو الأول ، أبو الأسود الدؤلي قد اقتصر على التأليف في باب الفاعل ، والمفعول ، والمضاف ، وهذا دليل على أنه لاحظ أن الاسم لا يخلو من أن يكون واحدا من ثلاثة ، فهو إما عمدة ، وهو علم الإسناد (المرفوعات)، التي أصلها الفاعل ، وإما فضلة (المنصوبات) ، وأصلها المفعول ، وإما أن يتنزل من كلمة سابقة له منزلة المكمل لها ، والمضاف إليها ، فكأنه شطرها ، وهذه هي المجرورات (المضاف) .

كما رد الشيخ عرفه على صاحب إحياء النحو إنكاره أن تكون الفتحة علمًا على إعراب ، وذهابَه إلى أنها الحركة الخفيفة المستحبة لدى العرب، ليختموا بها كلامهم.(١)

وملخص رده في ما يتعلق بالفتحة أنّ السكون أخف من الحركة ، ومما دلل به على ذلك أن الحرف إذا نطقنا به محرَّكًا فقد نطقنا بحرف ، وشرعنا في حرف آخر ، وإذا نطقنا به ساكنًا لم ننطق إلا بذلك الحرف ، فدل ذلك على أن الحرف المتحرك حرف ، وبعض حرف ، والحرف الساكن حرف واحد فقط ، والحرف وبعض الحرف – لا شك – أثقل من الحرف الواحد ، وبناء على ذلك فالسكون أخف من الحركة ، ولو كانت الحركة فتحة ؛ قال: "ولا بد أن نقرر بذلك نتيجة ، وهي أنه لو كان غرض العرب من الفتحة الخفة فحسب للجأوا إلى السكون ، الذي هو أخف من الفتحة ، ولم يلجأوا إلى الفتحة التي هي أثقل من السكون ، ولكنهم لم يفعلوا ذلك ، بل لجأوا إلى الفتحة ، فلما رأيناهم فعلوا ذلك

(١) المرجع السابق : ١٨١:١٦١

علمنا أنهم تكلفوا ذلك لغرض آخر غير الخفة ، وهو أنهم أرادوا منها ما أرادوه من أختيها ، من الدلالة على المعاني ".[١]

رأي إبراهيم أنيس:

وإذا كان إبراهيم مصطفى قد أنكر دلالة الفتحة فقط ، فإن من المحدثين من أنكر دلالة علامات الإعراب مطلقًا ، ومن هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس ، والدكتور محمد البنا على خلاف بينهما في تعليل ظاهرة الإعراب .

يقول الدكتور أنيس:" فليست حركات الإعراب في رأيي عنصرًا من عناصر البنية في الكلمات ، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة ، بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها ، سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب ، إذ يوقف على كليهما بالسكون ، وتبقى مع هذا أو رغم هذا واضحة الصيغة ، لم تفقد من معالمها شيئا "[٢]

أما ما يحدد معنى الفاعلية والمفعولية ، ونحو ذلك فهو عنده أمران ليس منهما حركات الإعراب ؛ أولهما : نظام الجملة العربية ، والموضع الخاص لكل هذه المعاني اللغوية في الجملة ، وثانيهما : ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات [٣] .

رأي الدكتور البنا :

أما الدكتور البنا فهو يوافق قطربًا ، وإبراهيم أنيس في إنكارهما دلالة علامات الإعراب على المعاني ، إلا أنه يخالفهما في الغرض من هذه العلامات ،

---

(١) نفسه : ١٦٤

(٢) من أسرار اللغة – د. إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – الطبعة السادسة – ١٩٧٨ م : ٢٤٢

(٣) السابق ص ٢٤٣

فهو يقر بأهمية حركات الإعراب في الإبانة ، إلا أنه لا يعني بإبانتها إيضاح المعاني ، وإنما أراد أنها توضح بنية الكلمة ، ويرى أنه لا فرق في ذلك بين حركات الإعراب ، وحركات البناء ، أمّا تغيّرُ حركاتِ الإعراب فيرى أنه لا يتم تبعًا لتغير المعنى ، وإنما ذلك عرف في الأداء عند العرب لا يختلف عن عرفهم في أداء المبنيات ؛ يقول : " وأظنك معي في أن قطربا كان أهدى تلاميذ سيبويه ، حين صرح بقوله : " لم يدخل الإعراب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض "(١)

ويقول أيضا : " إن عملية الإفهام لم تكن تكمل على مستوى البيئات العربية إلا من خلال هذا الأداء الإعرابي ، لا لأنه تتوقف عليه المعاني النحوية ، بل لأن التزام هذه العلامات في آخر كل بناء يؤدي إلى وضوح هذا البناء في التركيب ، ويتبعه وضوح التركيب كله ، ولا نقصد أداء العلامات الإعرابية وحدها ، بل أداء الأوضاع التي تكون عليها المبنيات أيضا " (٢)

ويقول أيضا :" إن المعنى النحوي تشكله أمور متعددة ، تتمثل في دلالة الفعل إذا كانت الجملة فعلية ، والصيغة التي يكون عليها البناء وموقعها ، والأداء ، والسياق ، تتعاون هذه الأمور المتعددة أو بعضها لتحدد وظيفة البناء في التركيب ، أما هذا الشكل الإعرابي فهو يمثل عرفا في الأداء لا يختلف عن عرفهم في أداء المبنيات ، غاية الأمر أنه أداء متغير ، تفرضه الدواعي المتقدمة"(٣)

---

(١) ملحق التراث في جريدة المدينة المنورة – العدد ٦٠٩٩ – الصادر في ٤ من شهر ربيع الأول ١٤٠٤ هـ .

(٢) نفسه

(٣) السابق ، وينظر " الإعراب سمة العربية الفصحى " – د. محمد إبراهيم البنا – دار الإصلاح للطبع والنشر – دون تاريخ : ١٠ : ١٢

وما ذهبا إليه مردود من عدة أوجه :

أولا : ما ذهب إليه الدكتور أنيس من كوْنِ الغرضِ من حركات الإعراب وصلَ الكلام بعضه ببعض مردود بما ذكره الزجاجي وغيرُه ردًّا على قطرب من أنه لو كان الأمر كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ، ورفعه أخرى ، ونصبه ،وجاز نصب المضاف إليه ، لأن الغرض وصل الكلام ، وهو متحقق بأي حركة يأتي بها المتكلم ،وفي ذلك فساد للكلام .

ثانيا : ما ذهب إليه الدكتور البنا من أن الغرض من حركات الإعراب هو إيضاح بنية الكلمة مردود بأن بنية الكلمة لا تحتاج في إيضاحها إلى حركات الإعراب ؛ لأننا حينما نقول : ضرب زيد عمرا ، فإن بنية (زيد) وبنية (عمرو) لا تحتاجان في إيضاحهما إلى حركات الإعراب ؛ بل إن المشتقات نفسها من نحو (مكرَم) و(مكرِم) واضحة البنية ، حتى لو سكّنّا الحرفَ الأخير فيها ؛ وذلك لأن حركة الإعراب ليست جزءا من بنية الكلمة ، بل تلحق بعد تمام البنية ، وقد أشار إلى ذلك المبرد فيما نقله عنه الزجاجي ، قال : " كان أبو العباس المبرد يقول : لم يجعل الإعراب أولا ، لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء ، ... فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب ، فلما فات وقوعه أولا لم يمكن أن يجعل وسطا ، لأن أوساط الأسماء مختلفة ... فلما فات ذلك جعل آخرا ، بعد كمال الاسم ببنائه ، وحركاته "[(١)]

ثالثا : ما ذهبا إليه من إنكارهما دلالة حركات الإعراب على المعاني مردود بأمرين :

أولهما : أن حركات الإعراب قد تكون هي الفارق بين المعاني المختلفة ، وذلك في نحو قول القائل : ما أحسنْ زيدْ ، فإنه يحتمل التعجب ، والاستفهام ،

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ٧٦

والنفي ، ولا يفصل في ذلك إلا حركات الإعراب ، والدليل على ذلك أننا في لغتنا العامية اليوم – نظرا لاختفاء الإعراب منها – لم نعد نستخدم مثل هذا الأسلوب إلا في التعجب فقط ، ولا تكاد تجد من يستخدم مثل هذا التركيب مستفهما أو نافيا إلا إن لم يكن التركيب محتملا للتعجب .

وحركات الإعراب أيضا هي التي تميز الفاعل من المفعول في حال تقدم المفعول ، وتأخر الفاعل ، ولذا لم يجز النحاة تقدم المفعول في حال خفاء الإعراب في نحو قولنا : (ضرب موسى عيسى) خشية اللبس ، وهو الأمر نفسه الذي ظهر في العاميات حين بعدت عن الإعراب فأكثرت التسكين ؛ فلزمها تقديم الفاعل على المفعول ، وقلت التحركات الإبداعية للمتكلم باللغة ، إذ قلّص اختفاء الإعراب إمكانية التقديم والتأخير في العاميات العربية ؛ إذ كان الإعراب وعلاماته في الفصحى قرينة على الوظيفة اللغوية للكلمة تقدمت أو تأخرت .

وثانيهما : ما نقل عن العرب من ربطهم بين حركات الإعراب والمعاني ، ومن ذلك ماروي من إنكارهم على الرجل الذي قرأ آية براءة : " وَأَذَانٌ مِنَ اللَّـهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ"(١) بكسر اللام من رسوله، إذ غَيّرَ تحوّلُ الضمة إلى الكسرة الدلالةَ تمامًا، وغيّرَ القصد، فالضمة إعلام على براءة الرسول من المشركين، وهو المعنى المراد ، بينما الكسرة في هذا الموضع إعلام على براءة الله من رسوله، وهو معنى منكَر ، أدركه الأعرابي بسليقته .

(١) سورة التوبة : ٣/٩

ومن ذلك ما روي أن ابنة أبي الأسود قالت له يوما : يا أبت ما أجملُ السماءِ ، قال : أي بنية ، نجومها ، قالت : إني لم أرد أيّ شيء منها أحسن ؟ إنما تعجبت من حسنها ، قال : إذًا فقولي : ما أجملَ السماءَ !(١)

وقد أدرك الدكتور أنيس أن مثل هذه الروايات كافية في الرد على إنكاره دلالة حركات الإعراب ، فقال عنها : " يجب أن نعد مثل هذه الروايات مجرد قصص مسلية طريفة " (٢)

كما شكك في الروايات التي وردت في ذم اللحن ، وتهيب الأمراء وعلية القوم من الوقوع فيه ، وذهب إلى أن تلك الروايات ربما تكون من صنع النحاة بعد أن أسسوا قواعدهم وأصولهم ؛ رغبة منهم في أن ينفردوا هم بمعرفة تلك المقاييس الإعرابية ، التي امتنعت إلا عليهم وحدهم ، ليؤكدوا بمثل تلك الروايات من سلطانهم ونفوذهم ، ويكتسبوا عن طريق إيحائها المكانة بين الناس ، والحظوة لدى الخلفاء والأمراء "(٣)

ولم يقف عند هذا الحد ، بل ذهب إلى أن الإعراب قصة نسجها النحاة بطريقة محكمة ، يقول : " ما أروعها من قصة ، لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية ، ثم حيكت ، وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري ، أو أوائل الثاني ، على يد قوم من صناع الكلام ، نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية ، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري

---

(١) أخبار النحويين البصريين – الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٦٨هـ) –تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي – مصطفى البابي الحلبي – ١٣٧٣ هـ = ١٩٦٦ م: ١٥

(٢) من أسرار اللغة : ٢٤٧

(٣) السابق : ٢٠٣

حتى أصبح الإعراب حصنا منيعا ، امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية ، إلا على قوم سموا فيما بعد بالنحاة [١]

قلت : أما إنكاره للروايات التي تربط بين الإعراب والمعنى فمردود من عدة أوجه :

أولها : أن ما قاله دعاوى ، لا تستند إلى أي دليل علمي .

ثانيها : إجماع العماء على أن سبب وضع النحو هو فشوُّ اللحنِ بعد اختلاط العرب بالأعاجم ، وعليه فإن الروايات المتعلقة باللحن متوافقة مع سبب نشأة النحو ، فلا سبيل إلى التشكيك فيها .

ثالثا : أن ذلك الرعيل الأول من النحاة الذين كان هدفهم من النحو صيانة لغة القرآن حتى لا يتطرق إليه اللحن لا يصح أن ينسب إليهم صنع مثل هذه الروايات لأغراض دنيوية.

رابعا : لم يقل أحد من المتقدمين : إن هذه الروايات مصنوعة ، ولا يعقل أن يتواطأ العلماء المتقدمون على مثل هذه الروايات – إن كانت مصنوعة – ولا يردها منهم أحد .

وأما عن جعله الإعراب قصة من نسج النحاة ، فقد رد عليه الدكتور مازن المبارك مثبتًا أن اللغة العربية لم تُعرف عندنا إلا معربة ، وأنها إن وجدت غير معربة فتلك مرحلة تاريخية متقدمة ، قال : ويؤكد كون اللغة عندنا معربة ما يلي:

١–أن النصوص التي وصلت إلينا من أدب القوم وشعرهم نصوص معربة .

---

(١) – السابق : ١٩٨

٢-إذا زعم زاعم أن هذه النصوص منحولة ، أو أن التحريف قد أصابها فإن القرآن الكريم ، وحديث النبي – صلى الله عليه وسلم – وخاصة عند من لا يجيز النقل بالمعنى دليل على وجود الإعراب .

٣-ما نقله الجاحظ من نحو قوله : " وأصحاب هذه اللغة لا يفقهون قول القائل منا : (مكره أخاك لا بطل) ، و(إذا عز أخاك فهن) ، ومن لم يفهم هذا لم يفهم قولهم : (ذهبت إلى أبو زيد) ، و(رأيت أبو عمرو) ، ومتى وَجَدَ النحاةُ أعرابيا يفهم هذا وأشباهه بهرجوه ، ولم يسمعوا كلامه ؛ لأن ذلك يدل على طول إقامته في الدار التي تفسد اللغة ، وتنقص البيان " فالعرب ما كانوا يفهمون إلا اللغة المعربة السليمة .

٤- ما روي لنا من نماذج اللحن في الصدر الأول يدل على أن الإعراب أمر معروف ، وقاعدة متبعة ، وأن تركها لحن وشذوذ [١]

ويضاف إلى ما ذكره الدكتور المبارك ما يلي :

أولا : لو لم يكن الإعراب موجودا في لغة العرب على الصورة التي ذكرها النحاة ، لوجدنا في النصوص التي وصلت إلينا عن العرب السابقين لوضع النحو اختلافا كثيرا ، وخلطا في حركات الإعراب لا يصح طرده تحت وتائر متفقة ، كجر الفاعل ، ورفع المضاف ، وغير ذلك ، ولكن هذا ما لم يكن في عصور الفصاحة.

ثانيا : لو تعمد النحاة – كما ادعى – فَرْضَ قواعدهم على العربية لما وجدنا في كتبهم شواهد شاذة تخالف ما استقامت عليه قواعدهم ، إذ كان بإمكانهم إخفاؤها ، أو إعطاؤها ما تستحق من إعراب بحسب قواعدهم ، ليتم لهم الطرد التام للقواعد على وتائر متفقة .

---

(١) – نحو وعي لغوي : ١٠٢ ، ١٠٣

ثالثا : فلنفترض أننا سلمنا لحظة بما قاله ، وبأنه لا علاقة للإعراب بالمعنى ، ثم نظرنا في آي الكتاب الحكيم ، فمن أين لنا أن نفهم من قوله تعالى : " وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا" أنها تقص علينا مرحلة التعليم الإلهي لآدم ، وأن ليس المقصود منها أن آدم قد علّم غيره الأسماء ، ما القرينة على هذا الفهم إلا الفتحة التي هي علامة المفعولية لآدم ، والتي لو حولت إلى الضمة لكان مفهوم الآية على غير ما استقر عند علماء التفسير.

وكيف السبيل إلى فهم أن بؤرة الحديث في قوله تعالى " وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا"(١) تنصرف إلى إبراز تشريف الله لنبيه بتكليم الله له ، ولو أن الضمة في آخر اسم الذات العالية قد حُوّلتْ فتحةً لكان موسى كغيره من البشر الذين يدعون ربهم ويتكلمون.

لقد ظل الإعراب قرينة الفهم الوحيدة لهذه الآية حتى في الفتن ، وليس أدل على ذلك مما حدث في فتنة ادعاء خلق القرآن ، إذ قصَدَ بعضُ المعتزلة أبا عمرو بن العلاء ؛ أحد القراء السبعة ، وأمره أن يقرأ الآية بفتح الهاء من لفظ الجلالة ، لتستقيم الأدلة عندهم على أن المتكلم في الآية موسى ، فينفي صفة الكلام عن الله ، ويدعي حدوثها ، وخلقها ، لولا أن صرفه عن مكره مقولة الرجل : إن قدرت على هذه فكيف تصنع بقوله تعالى: " وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّه"(٢) ، فبهت وانصرف(٣) ، وورد أن بعض أهل البدع والأهواء كانوا يتعمدون قراءة الآية بنصب لفظ الجلالة انتصارا لما ذهبوا إليه من أن الله لم يكلم موسى

---

(١) سورة النساء : ٤ / ١٦٤

(٢) سورة الأعراف : ٧ / ١٤٣

(٣) ينظر مثلا شرح العقيدة الطحاوية – صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد بن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى: ٧٩٢هـ) – تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج: ناصر الدين الألباني – دار السلام للطباعة والنشر (عن مطبوعة المكتب الإسلامي) – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م : ١٧٠ .

تكليما ، فما وجدوا لذلك سبيلا إلا الإعراب ، فقصدوا تحويل الرفع نصبا ، لولا أن ردهم القرآن نفسُه بما وجدوه فيه من مواضع أخرى لا سبيل لهم إليها كقوله تعالى : " وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ"(١) وقوله تعالى : " إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي(٢)" (٣) ، فإذا بسعيهم مردود ، وحججهم واهية ، ولو لم يكن للإعراب فائدة في المعنى لما أقدم هؤلاء على مثل هذا .

أما قول الدكتور أنيس : إن الذي يحدد معنى الفاعلية والمفعولية ونحوها هو نظام الجملة ، والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية ، وما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات ، فهو كلام غير دقيق ؛ لأن نظام الجملة العربية لم يُقيّد كلَّ معنى من هذه المعاني بموضع خاص لايفارقه ، وإنما وسع على المتكلم في أداء المعاني بطرائق مختلفة وأساليب متنوعة ، ومنها التقديم والتأخير ، فأجاز ــ مثلا ــ تقديم المفعول وتأخير الفاعل لأغراض بلاغية أو صناعية ، وكان الفضل في هذه التوسعة للعلامة الإعرابية التي تبين الفاعل من المفعول أيًّا كان موقع كل منهما ، ولو لم يكن للعلامة الإعرابية دلالة على المعاني لما أمكن التقديم والتأخير ، لأنه يوقع في اللبس.

أما ماذهب إليه الدكتور البنّا من أن المعنى النحوي تشكله أمور متعددة ، تتمثل في دلالة الفعل ــ إذا كانت الجملة فعلية ــ والصيغة التي يكون عليها البناء

---

(١) سورة الأعراف : ٧ / ١٤٣

(٢) سورة الأعراف : ٧/ ١٤٤

(٣) ينظر مثلا منجد المقرئين ومرشد الطالبين- شمس الدين أبو الخير ،ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)- دار الكتب العلمية – الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م : ٢٣ ، و البرهان في علوم القرآن – أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) –تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي – الطبعة الأولى – ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٧ م :٣٩٣/٢ .

وموقعها ، والأداء ، والسياق ، فنقول : وهل النحو إلا استقراء هذه الأمور مجتمعة ؟

وقد زاد النحاة على ذلك، ولم ينقصوا منه شيئا ، فزادوا تأمل العلامة التي تعانق آخر الكلمة في التركيب ، فليت شعري كيف الصنيع إذا لم تتوافر قرينة سواها في السياق ، وكيف السبيل إلى تحقق فهم صحيح حينذاك؟

كيف السبيل به أمام الحذف ، وهو الباب دقيقُ المَسْلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأَمر– على حد قول عبد القاهر–(١) ، وكيف سيفهم قول عربي: (لسانَك) بالنصب ، وأي سياق سيقصده ، إذا لم يكن لهذا المتكلم كلمة معه غيرها ؟!

وهل يستطيع أحد أن ينكر اختلاف القصد الذي يرومه المتكلم العربي بنصب هذه الكلمة عن قصده إذا أوردها مرفوعة مشكولة بالضمة ، وأن العرب يضمرون المبتدأ فيرفعون ، و يضمرون الفعل فينصبون ، ثم لا تكون هناك قرينة على المضمر أو المحذوف إلا الرفع أو النصب .

هكذا كان الإعراب ، وهكذا كان أثره موضوعا للخلاف بين العلماء ، ولعل السبب الرئيس لهذا الخلاف هو محاولة كل رأي أن يجعل للإعراب وظيفة واحدة ؛ إما صوتية ، وإما دلالية .

والذي يراه الباحث أن لحركات الإعراب وظيفتين ، أولاهما صوتية ، وهي وصل الكلمات بعضها ببعض ، وهذه وظيفة عامة لحركات الإعراب في جميع المواضع تقريبا ، والثانية هي الدلالة على المعاني ، وهذه الوظيفة ليست مطردة في حركات الإعراب في جميع المواضع ، وإنما قد يستغنى عن دلالة هذه الحركات بعناصر أخرى من عناصر الدلالة ، وتبقى لها وظيفتها العامة .

---

(١) دلائل الإعجاز : ١٤٦

ويمكن أن نقرن بالوظيفة الصوتية وظيفة أخرى جمالية ؛ لأن حركات الإعراب بمثابة الوشي في الكلمات والتراكيب ، وليس هذا الرأي بدعا من القول ؛ حيث أشار إليه ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ؛ إذ يقول : " ولها – أي العرب – الإعراب الذي جعله الله وشيا لكلامها ، وحلية لنظامها ، وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيين المختلفين " (١)

وقد تجتلب حركة إعراب معينة في الكلام العربي لنوع من المشابهة بين الكلمة التي وشيت بالعلامة المعينة ، و قسم من الكلم ميِّز بهذه العلامة في كلام العرب باطراد أو شبه اطراد ، وذلك كما يحدث في إعراب اسم (إنّ) وأخواتها، وخبر (كان) وأخواتها، فالسبب في مجيئهما على هذا النحو هو نوع من المشابهة، حيث أشبهت (كان) مع الجملة الاسمية بعدها الفعل مع الفاعل والمفعول به ، أو الفعل اللازم مع الفاعل والحال ؛ فنصبوا خبر (كان) تشبيها بالمفعول به أو الحال ؛ حيث مال الحس اللغوي إلى إعطاء النظير حكم نظيره ، والشبيه حكم شبيهه .

وأشبهت (إنّ) وأخواتها الأفعال التي تضمنت معناها ، والاسمُ الواقع بعدهن أشبه المفعول به الواقع بعد تلك الأفعال ؛ فقولنا : " إن زيدًا قائم " أشبه قولنا " أؤكد قيام زيد " ، و" نحن في الشتاء لكنّ الحرَّ شديد " أشبه " أستدرك الحرَّ" ، و" ليت الشباب يعود " أشبه " أتمنى عودة الشباب " .....إلخ ، ولما كان العربي قد اعتاد أن ينصب الاسم الواقع بعد (أؤكد) و (أستدرك) و (أتمنى) مال حسه اللغوي إلى أن ينصب الاسم الواقع بعد الحروف الناسخة لمشابهتها تلك الأفعال ، وهذا ما أدركه بعض المحدثين ، وذكروه ونصوا عليه.(٢)

---

(١) تأويل مشكل القرآن – أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) – تحقيق: السيد أحمد صقر– دار التراث– القاهرة– الطبعة الثانية– ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م : ١٤

(٢) ينظر أسرار العربية : ١٣٨ ، والنحو والنحاة بين الأزهر والجامعة : ١٣١ ، ١٣٢ .

الخاتمة

الإعراب وشي الكلام العربي ، وحلية نظامه ، وسبيل معانيه ، وقد اختلف العلماء قديما وحديثا في تحديد الغرض منه ، وقد عرض البحث لأهم هذه الآراء ، وانتهى إلى نتائج منها :

أولًا: الإعراب أصل في الأسماء ؛ إذ هي التي تتردد بين الفاعلية والمفعولية والإضافة ، ولذا ترددت الأسماء بين الرفع (علم الفاعلية) والنصب (علم المفعولية) ، والجر (علم الإضافة) ، وهو فرع في الأفعال ، إذ لا يعرب منها إلا المضارع ، وما أُعرب إلا لشبهه بالأسماء ، ولا يدخل الإعراب الحرف لعدم وقوع مشابهة بين الحروف والأسماء المعربة .

ثانيًا: الأصل الذي ادعى بعض المحدثين أنه أول من اهتدى إليه – وهو كون الضمة علم الإسناد ، وكون الكسرة علم الإضافة – أصل قديم قدم النحو ، وإن كان مِن المحدثين مَنْ قال بأن السابق إليه هو الرضي فالصحيح أن الرضي نفسه مسبوق إليه ، فقد نص عليه الزمخشري نصًّا صريحًا ، وقد ذهب البحث هنا إلى أن هذا الأصل معروف من عصر أبي الأسود الدؤلي ، واستدل على ذلك بأدلة ذكرها في موضعها.

ثالثًا : إعراب المضارع ليس الهدف منه في الأصل بيان الاختلاف في المعاني بين المرفوع ، والمنصوب ، والمجزوم منه، وإنما كان لمشابهته للاسم ، وما يدرك من اختلاف في المعاني في المضارع سببه السوابق التي تسبق هذا الفعل ، والمعاني التي تحتملها هذه السوابق ، وما العلامة إلا قرينة على هذا كله ، وليست موجبا لفهم هذه المعاني وحدها.

رابعًا : الحجج التي ذكرها من أنكر دور الإعراب بالكليَّة في الدلالة على المعاني حجج واهية ضعيفة ، وقد ردها البحث وانتهى إلى أن الإعراب له

وظيفتان لا وظيفة واحدة ؛ أولاهما صوتية: وهي وشي الكلام ، وتخفيف النطق في حال الوصل ، والثانية معنوية : وهي التي تكون فيها العلامة الإعرابية دليلًا على الوظيفة اللغوية للكلمة في التركيب .

خامسًا : قد تجتلب العلامة الإعرابية على الكلمة لنوع من المشابهة بين هذه الكلمة المعربة ، وقسم من الوظائف النحوية ، أو المواقع الإعرابية ، فيأخذ الشبيه نفس الحكم الإعرابي لشبيهه ، وذلك كما يحدث في نصب خبر (كان) ؛ فذلك لشبه بينه وبين المفعول – كما رأى البصريون – أو بينه وبين الحال – كما رأى الكوفيون –

ونصب اسم (إن) ؛ إذ أشبهت هذه الحروف أفعالًا معيَّنَة تطلب المفعول به ، وأشبه اسمها مفعول هذه الأفعال ، ولذا نُصِب ، كما يُنْصَب شبيهه .

ثبت المصادر والمراجع

١- إحياء النحو – إبراهيم مصطفى (ت ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٢م) – الطبعة الثانية – القاهرة – ١٤١٣ = ١٩٩٢م.

٢- أخبار النحويين البصريين – الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٦٨هـ) –تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبدالمنعم خفاجي – مصطفى البابي الحلبي – ١٣٧٣ هـ = ١٩٦٦ م.

٣- الأزمنة وتلبية الجاهلية – محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقُطْرُب (المتوفى: ٢٠٦هـ) – تحقيق: د .حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.

٤- أسرار العربية – عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)– دار الأرقم بن أبي الأرقم– الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

٥- الأصول في النحو – أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي – تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي– مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثالثة، ١٩٨٨.

٦- الإعراب سمة العربية الفصحى – د. محمد إبراهيم البنا – دار الإصلاح للطبع والنشر – دون تاريخ .

٧- الأعلام – خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) – دار العلم للملايين – الطبعة: الخامسة عشرة – ٢٠٠٢ م .

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف – عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)– المكتبة العصرية – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م .

٩- الإيضاح العضدي – أبو علي الفارسي – المتوفى ٣٧٧هـ – تحقيق د. حسن شاذلي فرهود– الرياض – الطبعة الأولى – ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م.
١٠- إيضاح الوقف والابتداء – محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبوبكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ) – تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م.
١١- الإيضاح في علل النحو – أبو القاسم الزجاجي المتوفى : (٣٧٧ هـ) – تحقيق د. مازن المبارك – دار النفائس – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٣٩٩ هـ= ١٩٧٩ م .
١٢- البرهان في علوم القرآن – أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) –تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي – الطبعة الأولى – ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧ م.
١٣- تأويل مشكل القرآن – أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) –تحقيق: السيد أحمد صقر – دار التراث – القاهرة – الطبعة الثانية – ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.
١٤- تهذيب اللغة – محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) –تحقيق: محمد عوض مرعب – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الأولى – ٢٠٠١م .
١٥- الخصائص – أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الرابعة.
١٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ) – تحقيق د. أحمد محمد الخراط – دار القلم، دمشق.

١٧- دلائل الإعجاز - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (المتوفى: ٤٧١هـ)-تحقيق: محمود محمد شاكر - مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة- الطبعة الثالثة- ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢م.

١٨- شرح الرضي على الكافية- رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي المتوفى (٦٨٨ هـ) - تصحيح وتعليق د. يوسف حسن عمر - منشورات جامعة قاريونس - بنغازي - ليبيا - الطبعة الثانية - ١٩٩٦م .

١٩- شرح العقيدة الطحاوية - صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد بن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى: ٧٩٢هـ) - تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج: ناصر الدين الألباني - دار السلام للطباعة والنشر (عن مطبوعة المكتب الإسلامي) - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٢٠- شرح المفصل - يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)- قدم له د. إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان- الطبعة الأولى - ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م .

٢١- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)- الناشر: محمد علي بيضون - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٢- طبقات فحول الشعراء - ابن سلام الجمحي ت ٢٣١ هـ - تحقيق محمود محمد شاكر - دار المدني - جدة .

٢٣- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ، ودوره في التحليل اللغوي " - د . خليل أحمد عمايرة - سلسلة دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر (٥)- دون تاريخ .

٢٤- كتاب سيبويه - عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)-تحقيق: عبد السلام محمد هارون- مكتبة الخانجي، القاهرة - الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.

٢٥- اللباب في علل البناء والإعراب - أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)- تحقيق: د. عبد الإله النبهان - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى- ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م .

٢٦- لسان العرب - محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ) - دار صادر - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٢٧- مشكل إعراب القرآن - أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (المتوفى: ٤٣٧هـ) -تحقيق: د. حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية- ١٤٠٥هـ .

٢٨- المفصل في صنعة الإعراب - أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ)- تحقيق: د. علي بو ملحم - مكتبة الهلال - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٣م.

٢٩- المقتضب - محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)-تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة - عالم الكتب. - بيروت - لبنان .

٣٠- ملحق التراث في جريدة المدينة المنورة - العدد ٦٠٩٩ - الصادر في ٤ من شهر ربيع الأول ١٤٠٤ هـ .

٣١- من أسرار اللغة - د. إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - الطبعة السادسة - ١٩٧٨ م .

٣٢- منجد المقرئين ومرشد الطالبين- شمس الدين أبو الخير، ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)- دار الكتب العلمية - الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م .

٣٣- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة - محمد أحمد عرفة - القاهرة - دون تاريخ .

٣٤- نحو وعي لغوي - د. مازن المبارك - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م .

٣٥- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي - (المتوفى : ٦٨١هـ) - تحقيق: إحسان عباس - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٧١ م .

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــوع	رقم الصفحة
١	مقدمة	٦٢٩١
٢	مدخل	٦٢٩٣
٣	أولًا: آراء النحاة المتقدمين في وظيفة علامات الإعراب	٦٢٩٥
٤	ثانياً: آراء المحدثين في الإعراب وعلاماته	٦٣٠٧
٥	الخاتمة	٦٣٢١
٦	ثبت المصادر والمراجع	٦٣٢٣
٧	فهرس الموضوعات	٦٣٢٨